لقاء العدد

فضيلة الشيخ/ محمد بن علي بن محمد الفواز*

أجرى الحوار
حمد بن عبدالله بن خنين

---

* رئيس محاكم الدوادمي وقاضي التمييز الأسبق.

ترسانة من العلم الشرعي، ذو إلمام بالأحكام والقضايا والإجراءات، لديه رصيد من المعلومات الراسخة في الأنظمة العدلية والهيكلة القضائية، إجاباته شافية وكافية، يتحدث وكأنه ناطق لوسائل الإعلام عن التعريف بدور العدالة والأدوار المنوطة بها، إنه اختيار موفق للالتقاء به، وفرصة للمتلقي لرفع الوعي القضائي والعدلي، يجعل من القارىء صاحب معرفة بجهات التقاضي والأهداف المنوطة بها، إنه فضيلة الشيخ: محمد بن علي بن محمد الفواز، الذي برز في القضاء منذ كان ملازماً، فلم يدم سوى أشهر حتى عيّن قاضياً في طريف ثم قاضياً في ساجر ثم رئيساً لمحاكم الدوادمي، وأخيراً قاضياً في تمييز مكة المكرمة، لقد خدم ثلاثون عاماً في القضاء أكسبته خبرة وتجربة، أهلته أن يكون علماً من أعلام القضاء، وضيفاً في هذا العدد، فإليكم ما دار معه من حوار:

■ فضيلة الشيخ نأمل إعطاءنا نبذة تعريفية بشخصكم الكريم، وتعليمكم؟

– محمد بن علي بن محمد الفواز من قبيلة زعب من بني سليم وولدت في بلدة اليمامة بالخرج عام ١٣٥٢هـ، وتلقيت تعليمي منذ الصغر في السابعة من العمر وكانت المدرسة ذلك الوقت عبارة عن غرفة ملحقة بالمسجد، وكان المعلم يسمى المطوع وقد درست على عبدالعزيز بن عبدالرحمن الموزري وعبدالعزيز العبيدي حروف الهجاء رسماً ونطقاً وكتابة ثم درست القرآن الكريم تلاوة، وكنت بجانب ذلك عوناً لوالدي في مهنة الزراعة، وبعد فتح المدارس بشكل رسمي عاودت التعليم الابتدائي لكن بالانتساب وأتممت المرحلة الابتدائية عام ١٣٨١هـ، بعدها التحقت بالمعهد العلمي في أبها فترة من الدراسة لكن وقعت بعض الأحداث التي أوقفت الدراسة بسببها، فطلبت النقل للمعهد العلمي بالرياض ودرست المرحلتين (المتوسط والثانوي). وتخرجت منها العام الدراسي ١٣٨٦هـ/ ١٣٨٧هـ، ثم واصلت تعليمي الجامعي بكلية الشريعة بالرياض في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وتحصلت على شهادة الليسانس العام الجامعي ١٣٩٠هـ/ ١٣٩١هـ

■ من تذكرون من زملائكم وأساتذتكم؟

– الزملاء كثيرون، وأذكر منهم: الشيخ شبيب بن عبدالرحمن بن شبيب الفهيد القاضي بمحكمة بيشة، والشيخ عبدالله بن ناجي بن فهد الحقباني القاضي بمحكمة جدة ثم التمييز، والشيخ محمد بن حسين بن صغير نجمي القاضي بمحكمة الحرث، والشيخ محمد بن ظافرالحقباني رئيس محاكم سدير ثم التمييز، ومنهم أيضا عبدالرحمن التركي وعبدالله بن عبدالله الجماز وعبد الرحمن العتيق وغيرهم.

أما أساتذتي فأذكر منهم: الشيخ فهد الحمين والشيخ مناع خليل القطان والشيخ صالح الفوزان والشيخ صالح بن علي الناصر والشيخ حمود العقلا والشيخ عبدالعزيز الداوود والشيخ صالح بن عبدالرحمن الأطرم.

□ هل واصلت التعليم العالي أو الدراسات العليا بعد الجامعة؟

– لقد رغبت في مواصلة الدراسات العليا وسجلت في المعهد العالي للقضاء، ولكن عدم حصولي على إذن بالمواصلة لكوني عينت ملازماً قضائياً، وكان في ذلك الوقت قلة راغبي القضاء جعل الأمر يحول دون السماح للمعينين الجدد بالدراسة.

■ حدثونا عن مسيرتكم العملية؟

– عينت عام ١٣٩١هـ ملازماً قضائيًا بمحكمة الخرج وكان رئيسها الشيخ عبدالعزيز بن عبدالرحمن ابن عوين ونائبة الشيخ عبدالعزيز ابن منيف، وبعد أقل من عام عينت قاضيا في

• أكثر من ثلاثين عاماً قضيتها في خدمة القضاء

محكمة طريف عام ١٣٩٢هـ بديلاً عن قاضيها الشيخ عبدالله بن عجيان المحمد، وبقيت فيها ست سنوات وكنت أؤم الناس وأخطب بهم في الجامع الكبير بطريف، ثم نقلت إلى محكمة ساجر بعد أن استلم مني الشيخ عبدالله بن حمود العقلا، وبعد عام كنت رئيساً لها وكنت أؤم الناس وأخطب بهم في الجامع الكبير في ساجر وأقوم بتدريس الفقه في حلقة الجامع، وبقيت بساجر ما يقارب أربعة عشر عاماً، وعندما أسند لي رئاسة المحاكم المحيطة والتي لاقت الإعتراض من أهالي تلك البلدان، تم نقلي عام ١٤١٢هـ لرئاسة المحاكم في الدوادمي حيث أشرف على ٢٠ محكمة، وأسست خلالها جمعية البر الخيرية وكنت رئيسا لمجلس إدارتها، وبقيت في الدوادمي ست سنوات، حيث تم ترقيتي قاضي تمييز بمحكمة التمييز بمنطقة مكة المكرمة وذلك عام ١٤١٨هـ إلى أن تقاعدت في عام ١٤٢٢هـ وتم التعاقد معي عاماً كاملاً بما يعادل المرتبة الخامسة عشرة. أكثر من ثلاثين عاماً قضيتها في خدمة القضاء، أسأل الله أن يحسن لنا الختام وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم.

• الكثير من القضايا تطول بسبب مماطلة أحد أطراف القضية

■ هل تذكرون أبرز الرجال في أسرتكم؟

– أذكر هنا العم الشيخ عبدالله بن محمد الفواز إمام جامع اليمامة سابقاً، والأستاذ محمد بن صالح بن محمد الفواز مدير تعليم أبها سابقاً، والأستاذ محمد بن عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم الفواز مدير تعليم الخرج سابقاً، والشيخ محمد بن عبدالعزيز بن سعد بن إبراهيم الفواز قاضي المحكمة المستعجلة بالرياض ثم مفتشا بوزارة الداخلية، والأستاذ محمد بن علي بن ابراهيم الفواز مدرس، والجيل الحاضر يزخر بالكثير من البارزين.

■ ذكرتم أنكم عملتم في ثلاث محاكم عامة، فمن تذكر من القضاة فيها؟

– محكمة طريف التي تأسست في عام ١٣٧٤هـ تابعة لرئاسة محاكم الحدود الشمالية في عرعر والتي كان يتبعها كذلك محكمة العويقيلة ومحكمة رفحاء ومحكمة لينة، وزادت الآن. وأتذكر من قضاة محكمة طريف حسب الترتيب: الشيخ حمد بن مطلق الغفيلي (١٣٧٦–١٣٧٨) والشيخ عثمان مبارك (١٣٨٠) والشيخ عبدالله بن عجيان المحمد (١٣٨٠—١٣٩٢هـ) ومحدثكم (١٣٩٢–١٣٩٨) والشيخ عبدالله بن حمود العقلا (١٣٩٨–١٤١٢هـ) والشيخ عبدالسلام بن إبراهيم البابطين (١٤١٢هـ) والشيخ عبدالعزيز بن محمد بن عبد العزيز المهيزع الذي نقل إلى عرقة، أما محكمة ساجر فإن أول قاض عمل فيها عام ١٣٤٧هـ هو الشيخ عبدالرحمن بن عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ ثم الشيخ عبدالله بن عيسى ثم الشيخ محمد بن عبدالعزيز بن سعيد بن هليل ثم الشيخ محمد بن إبراهيم ابن محمد البواردي، وهؤلاء لا يوجد لهم ضبوط، ثم الشيخ عبدالرحمن بن محمد ابن هويمل (١٣٧٣–١٣٧٧) ثم الشيخ سعد بن عبدالرحمن المحارب (١٣٧٧–١٣٨٠) والشيخ عبدالعزيز بن ناجي المبارك (١٣٨٠–١٣٨٤) والشيخ محمد بن عبدالكريم بن سليمان (١٣٨٤–١٣٨٧) والشيخ عبد العزيز بن محمد العقيل (١٣٨٨–١٣٩٠) والشيخ عبد العزيز بن عبدالرحمن العجلان (١٣٩١–١٣٩٩) ومحدثكم (١٣٩٨–١٤١٢) والشيخ سعد بن عبدالله ابن هويمل (١٣٩٨)، وقد انتدب لها الشيخ محمد بن عبدالله السياري ١٣٩٦هـ والشيخ عبدالعزيز بن حسن آل الشيخ ١٣٩٧هـ وفي عام ١٤٠٣هـ ضم إليها محكمة البرود ومحكمة أرطاوي الرقاص، أما محكمة الدوادمي فقد أفتتحت عام ١٣٥٠هـ وعين فيها الشيخ صالح ابن سلوم حتى توفي عام ١٣٦٣هـ وخلفه الشيخ محمد ابن هليل، وأذكر من قضاتها الشيخ حمد بن محمد بن سعد الفريان وكيل وزارة العدل وعضو مجلس الشورى سابقا، والشيخ عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن

• من أبرز أهداف الوزارة تطبيق أحكام الشريعة بما يحقق الأمن والاستقرار وتيسير الخدمة القضائية

عبد الله الربيعة (١٣٧٩-١٣٩٤) والشيخ عبداللطيف بن شديد، والشيخ عبدالعزيز بن محمد العقيل والشيخ إبراهيم بن عبدالله بن علي العجلان والشيخ عبدالله بن سعد السعدان والشيخ محمد بن صالح الحديثي وغيرهم.

■ هل تذكرون شيئاً من القضايا تودون ذكره لا يزال عالقا في الذاكرة؟

– أبرز القضايا التي لفتت نظري الحكم بالعرف في بادية سوريا عندما تقدمت امرأة بشكوى ضد أخيها في تركة والدتهما البالغة ٢٦ جملاً، حيث حكم للرجل بـ ٢٥ جملاً ولم يقض للمرأة سوى جملاً واحداً، وبعد أن استقر بهم المقام في طريف أنست المرأة بالشرع الذي يعطي المرأة حقها، فتقدمت بدعوى ضد أخيها طالبة إنصافها من الحكم العرفي، فتم الحكم للطرفين (للذكر مثل حظ الأنثيين) وعند تنفيذ الحكم جاء من حكم لهم مؤكدا بأن العرف لا يعطي المرأة إلا هكذا، فذكرنا أن حكم الميراث لابد أن يكون طبق أحكام الشريعة الإسلامية، فقبلا ونفذا الحكم.

■ من خلال تجربتكم الطويلة، ما سبب تأخر القضايا وتكدسها؟

– الكثير من القضايا التي تطول بسبب مماطلة أحد الأطراف في القضية، وأكثر ما يكون من المدعى عليه، فإذا حكم عليه غيابيا بعد استكمال الإجراءات، بدأ يتظلم إلى أن تعاد القضية، ثم يبدأ بالتسويف والمماطلة، مما يتطلب معه وضع دراسة وآلية تحد من هذه المشكلة التي تعيق سير العدالة.

■ العدل هو أساس قيام الأمة وركن ثابت من أركان دعائم هذه الدولة، فما نظرتكم حيال هذا التطور لمرافق العدالة؟

— نعم، العدل هو أساس قيام الأمة لما ينبني عليه من منع الظلم والجور وإظهار الحق وإيصاله إلى مستحقه، والعدل دعامة قوية من دعائم الأمن والاستقرار، فبه تسعد الأمم وتقوم الحضارات على أساس راسخ قويم، ومن هذا المنطلق عنيت المملكة العربية السعودية بإقامة هذا الكيان الذي يعنى بتحقيق هذا المقصد السامي المرتبط بحفظ جناب الحق ورعايته، وجعلت إقامة العدل ركناً ثابتاً من أركان دعائم هذه الدولة منذ قيامها، وتعاقب على ذلك كافة ولاة أمرها دعما لمرفق القضاء وأجهزته حتى حظيت بتمام الرعاية والدعم في كافة المناشط التابعة لهذا الكيان العظيم المرتبط بالعدل ووزارته، ومن هنا كانت البداية وانطلاقة المسيرة ونشأة هذه الوزارة المباركة (وزارة العدل) والتي تتولى الإشراف الإداري والمالي على المحاكم والدوائر القضائية الأخرى وتتخذ التدابير وتتقدم إلى الجهات المختصة بما تراه من الرؤى أو المشروعات التي من شأنها ضمان المستوى اللائق بمرفق العدالة، كما تقوم بدراسة ما يرد إليها من المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا من مقترحات أو قرارات وترفع بها إلى المرجع مجلس الوزراء ما يحتاج منها على إصدار أوامر أو مراسيم ملكية.

ومن خلال هذه المهمة لوزارة العدل والتي تعنى باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان المستوى اللائق بمرافق العدالة في المملكة العربية السعودية قدمت الوزارة العديد من طرح المشاريع التي أدت في الواقع إلى رفع مستوى الأداء في العمل وتطوير أساليبه وفق أحدث السبل وأدقها، فبارك الله في الجهود وأكملها.

■ من واقع تجربتكم وانبعاثا من هذه الرؤية المحددة التي ذكرتموها، فهل يمكن رسم أبرز أهداف الوزارة وتوجهاتها المستقبلية من وجهة نظركم؟

— من أبرز أهداف الوزارة: الحرص على كل ما من شأنه تطبيق الشريعة الإسلامية وأحكامها وما

• وزارة العدل كيان متعدد الأقسام متنوع المهام لكنه غايته واحدة وهي رعاية العدل

• التنظيم القضائي مر بأطوار تأسيسية بدأت منذ قيام الدولة حتى توج بنظام القضاء

يحقق أمن البلاد واستقرارها. وتيسير الخدمة القضائية للمواطنين والمقيمين والوافدين. والعناية بكل ما يوصل إلى سرعة الفصل في المنازعات وإنهاء الخصومات المعروضة أمام المحاكم وبذل الخدمات التوثيقية للمستفيدين وفق أطر إجرائية دقيقة. وتوطيد الاستقرار الاجتماعي وما يؤدي إلى تحقيقه من سبل تؤول إلى حل مشكلات المواطنين على ضوء الشريعة الإسلامية وأحكامها السامية. ومعالجة ما يطرأ من خلل في واقع العمل وما يعترض من نقص في القوى البشرية العاملة التي تعيق سير الخدمات القضائية. والعناية بكل المقترحات والابتكارات للاستفادة منها. وتوفير احتياجات الدوائر القضائية ولوازمها في كافة الأمور من قوى بشرية إلى آليات العمل المختلفة. ودراسة النظم القضائية والإدارية للمحاكم وكتابات العدل وتقويمها على ضوء واقعها في العمل وما انتهجته من إيجابيات وسلبيات والاستفادة من التجارب المطروحة في هذا المجال لمسايرة عملية التطوير باستمرار. وإعداد الإحصاءات المفيدة في تقويم العمل وتقدير احتياجاته المستقبلية ودراسة معوقاته. ورسم الخطط وآليات العمل المنظور إليها في تطوير العمل والرفع من مستوى الأداء فيه وتوفير الكفاءات والكوادر اللازمة له.

■ وزارة العدل كيان متعدد الأقسام متنوع المهام، لكن غايته واحدة وهي رعاية العدل، فما مدى التأثير على تلك المهام المنوطة بها في ظل المسؤوليات الجسام التي تؤديها؟

– وزارة العدل كيان يعنى برعاية مرفق القضاء والقطاعات التابعة له، وهذا الكيان متعدد الأقسام متنوع المهام، لكن غايته واحدة وهي رعاية العدل وأجهزته في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية. فعليه مسؤليات كبيرة، وساهم منح الصلاحيات للفروع في تخفيف تلك الضغوط حيث يتبع الوزارة ١٣ فرعاً في المناطق الثلاث عشرة منطقة في عموم المملكة، وتؤدي المهام المنوطة بها لجهات المحاكم وكتابات العدل عن قرب وبشكل سريع، وهذه الفروع تتولى جملة من المهام الإدارية والمالية وتقوم بتأمين مستلزمات الدوائر الشرعية المرتبطة بها من مطبوعات وأدوات مكتبية وصرف المرتبات لعموم الموظفين وإصدار قرارات الإجازة وصيانة المباني والآلات ونحو ذلك لكيلاً تنشغل المحاكم وكتابات العدل بهذه الأمور مما قد يؤثر سلباً على مهمتها ووظيفتها الأصلية، وهذا توجه مشكور. إضافة إلى تفعيل دور التنفيذ بتفريغ عدد من القضاة لهذا الجانب.

• المعتبر في تحديد سن الحدث هو وقت ارتكاب الجريمة لا وقت المحاكمة

■ ما نظرتكم في التشكيل المرحلي العام لدرجات القضاء؟

– لقد مر التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية بأطوار تأسيسية بدأت منذ قيام الدولة، وقد استقر هذا التنظيم بصدور نظام القضاء في رمضان عام١٤٢٨هـ الذي جاء مرتباً المحاكم الشرعية وناصا على أسمائها: المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا ومحاكم الاستئناف والمحاكم العامة والمتخصصة والمحاكم الجزئية وكتابات العدل الأولى والثانية وبيوت المال.

■ هل يمكن إسناد مهمة التوثيق إلى جهة مختصة أم أن ضبط العمل يحتاج إلى جهة عدالة رسمية؟

– الاختصاص المكاني للمحاكم العامة تبعاً للولاية الإدارية، والنظام مفيد بشكل كبير في دقة العمل وانضباطه وسرعة الإنجاز فيه وقد نظمت أعمال كتابات العدل بموجب الأمر السامي وتضمن ثلاثين مادة تنظم أعمال كتاب العدل وطريقة الإجراء فيها، وبعد صدور نظام تركيز مسؤوليات القضاء عام ١٣٦٤هـ تضمن شرحاً لوظيفة كتاب العدل – في ثماني وأربعين مادة تناولت تنظيماً عاماً لإعمال كتابات

• الاختصاص المكاني للمحاكم العامة تبعاً للولاية الإدارية

العدل وتحديد المؤهلات لشاغلي وظائفها. وتنص المادة الثامنة من نظام كتاب العدل على اختصاص دوائر كتابات العدل بتحرير الوثائق التجارية والتصديق عليها. وتحرير السندات المالية على اختلاف أنواعها والتصديق عليها وتحرير الوكالات والوصايا والقرارات بالعزل من وكالة وخلافها والتصديق عليها. وتحرير العقود المتعلقة بالرهونات والتصديق عليها. وتسجيل عقود الشركات وما يتصل بها.

والحق بهذه النصوص عدد من الاختصاصات كالتنازلات المالية والتنازلات عن الجنسية والإفراغات وغير ذلك، ويمكن أن تدرج ضمن أعمال المحكمة بموجب المادة ٩٤ من نظام القضاء. كما يمكن إسناد تلك المهام لمؤسسات أو أفراد متخصصين تحت متابعة وإشراف عدلي وهذا ما نتوقعه.

■ حدثنا عن بيوت المال؟ واختصاصاتها؟ وهل من إمكانية تطويرها لتكون هيئة مستقلة؟

– بيوت المال هي إدارات ضمن تشكيل المحاكم باسم بيت المال يتولى العمل فيها مجموعة من المختصين بالحسابات وقيودها ويسمى مأمور بيت المال جاء ذلك في المادة السابعة والتسعون من نظام القضاء وتضمن الباب السابع من نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي تحديد اختصاصها وبيان الإجراءات المتبعة فيها، وقد حددت المادة ٢٠٦ من نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي مهمة بيت المال على أن بيت المال هو دائرة مختصة بقيد الوفيات من المواطنين والحجاج والنظر في موضوع دفنهم وضبط تركاتهم وتقسيمها وتسليمها طبق الوجه الشرعي وحفظ أموال الغيب الذين لا وكيل لهم والقصّار الذين لا وصي عليهم وفق التعليمات والنظم الموضوعة لذلك، ويتحمل مأمور بيت المال مسؤولية تصفية التركات، وما يخشى تلفه والمشاركة في الإشراف على عمليات إحصاء موجودات الغيب والمجاهيل وهو ممثل لهم أمام القضاء في المرافعة والمدافعة عن حقوقهم فيما يحقق مصالحهم. والمتأمل جعلها هيئة مستقلة بذاتها واضطلاعها بدور بارز في ضبط المصالح المتعلقة بأموال وحقوق المتوفين والغيب والمجاهيل وارتباطها الوثيق في تعاملها مع عدد من الجهات المعنية بمصالح المتوفين والغيب والمجاهيل ونحوهم سواء في الجوانب العقارية أو المصرفية أو غير ذلك.

• مجلة (العدل) تواصل صدورها بانتظام دليل على إثبات حضورها

■ ما رأيكم بإصدار مجلة القضائية مواكبة مشروع تطوير القضاء؟

– حقيقة لا مراء فيها ولا جدل أن تصدر مجلة متخصصة بهذا النجاح الباهر، فقد لفت نظري العدد الأول الذي أعجبني في الطباعة والإخراج والموضوعات، لقد كانت بحق قمة في تحقيق الأهداف التي صدرت من أجلها، فجزى الله القائمين عليها أعظم الجزاء، فهي بلا شك رسالة توعوية رائعة لخدمة القضاء وأهله، جديرة بالمتابعة والقراءة، إنها فعلاً (القضائية) بما تحمله من معنى الكلمة، فهي اسم على مسمى، نتمنى أن تواصل مسيرتها لمواكبة مشروع تطوير مرافق القضاء وإجراءاته واجتهاده، إنها جزء من التطوير وعلامة مضيئة للقضاة والملازمين والمختصين، نسأل الله أن ينفع بها.

■ هل من كلمة تودون أن تختموا بها عن مجلة العدل؟

– أقول إن تواصل صدور مجلة «العدل» بانتظام دليل على إثبات حضورها، فقد نجحت في خدمة القاضي والملازم وطالب العلم الشرعي، وأصابت الهدف، فكانت بحق رسالة العدالة التي تعكس الثقافة القضائية، لقد عم نفعها الجميع، وهذا توفيق من الله تعالى، فشكر الله الجهود المبذولة، وجزى القائمين عليها، والله المعين.

• (القضائية) اسم على مسمى أعجبتني في الطباعة والإخراج والموضوعات